

اعادة قراءة الموازنة قبل الشروع باخري جديدة

غير واضحة يكتنفها الغموض. ١٢- جاء في الفقرة (١٥) مايلي : اجور تدقيق النفط مقابل الغذاء (١٠٠٠,٠٠٠) ١٧٨٠٠٠ (مليار دينار من المعلوم ان البرنامج المذكور توقف العمل به منذ العام ٢٠٠٣ بموجب قرار دولي . فما هي مبررات تخصيص تلك المبالغ ؟ ١٣- عدم التناسب بين تخصيصات القطاع الزراعي وواقع ذلك القطاع الذي يعاني مشكلات معقدة ومركبة ، تتمثل بقلة الاموال المخصصة لاقرض المزارعين وارتفاع نسبة الاملاك في الاراضي الزراعية ما يعني تراجع مساحات الاراضي الصالحة للزراعة واضمحلال شبكات البزل ، جراء تلاشي عمليات الصيانة ، واستمرار العمل باساليب وادوات تقليدية باتت متخلفة قياسا بما معمول به في دول الاقليم بجانب عد توفر مستلزمات الانتاج التي تعتمد المكننة والبذور المحسنة والاسمدة المتطورة بجانب ارتفاع كلف الانتاج الذي لايسد سوى نحو (١٥ ٪) من الطلب المحلي ، الذي دفع الى سد النقص البالغ (٨٥ ٪) عن طريق الاستيراد ، الذي يستنزف اموالا طائلة .

اما ما يتعلق بالمناقلة فلم يرد ذكرها في موازنة العام الجاري ٢٠٠٨ اذ كان من المفترض تخصيص باب للاموال المتبقية غير المصروفة من موازنة العام الماضي ٢٠٠٧ . تحت عنوان المناقلة بجانب خلو الختامي المتعلق بموازنة العام المنصرم ٢٠٠٧ . والذي يعد بياناً لكم الاموال المتبقية والمتبقية من تلك الموازنة وما تمثله من نسب مئوية توضح ذلك . كذلك لم يعرف مصير مبلغ (٣٠٧) مليار دولار التي تم استحصالها من شركات الهاتف النقال اذ لا وجود لبند بخصوصها . وبذلك تتسم الموارد المالية في موازنة العام الجاري ٢٠٠٨ بعدم الشفافية والغموض ويبقى الجانب الاهم في انجاح دواف تخصيص اموال الموازنة متعلقاً بطرق الانفاق وما تحققت من مردودات وفق نوع الادارة والدراسة التي اعتمدها ، فعملية الانفاق تمثل المرحلة الاهم للموازنة وهي مقياس نجاحها او اخفاقها فما ينظر من موازنة العام الجاري ٢٠٠٨ والتي من الممكن تعديلها باضافة اموال اخرى لها ، جراء ارتفاع اسعار النفط تحسين واقع الحياة المعيشية للعراقيين ، التي باتت منقطة بالاحاجة وبالبطالة والفقر والازمات وتتابع موجات ارتفاع الاسعار من دون كايح اذ لا تزال السياسات المالية والتقنية تعاني قصوراً واضحا اتجاه نوع وكَم معانة العراقيين .



يعد استمرار تلك الاعباء المالية على الموازنة الحالية والموازات القادمة ضغوطا جسيمة من الناحية الاقتصادية وكذلك من الناحية السياسية اذ لا يمكن تبرير تحمل الشعب العراقي الثقل بتبعات مركبة تبعات تصرف حاكم سابق، دفعت به قوة خارجية صوب ذلك التصرف لمصلحتها، لذا لا بد من التوجه صوب مجلس الامن الدولي، للتخلص من مشكلة التعويضات ذات الثار السلبية على الشعب العراقي الذي يعاني العنف والتهجير وحافة المجاعة فقول الخليج الغنية لا تعوزها الاموال المذكورة ولا تمثل موردا ماليا معولا عليه . بل الشعب العراقي بحاجة ماسة لها . ١٠- وفي البند (١٣) جاء من تلك المفردات ما يلي مديونية البنك الاسلامي. (٨٩١٠٠,٠٠٠) مليار دينار من غير الخصوم الموازنة من مديونية قطاع خاص او شركة مساهمة (البنك الاسلامي) كان من المفترض تحمل الجهة المذكورة لتبعات تلك المديونية. ١١- جاء في البند (١٤) من المفردات ما يلي : مستحقات المؤسسة العربية لضمان الانتشار (١٩٢٠٠,٠٠٠) مليار دينار فقرة

(١١٠٤٣٦,١٦٨) مليار دولار مبلغ كبير ينطوي على غموض وانعدام التفاصيل تحت بند (الالتزامات العربية والدولية) .

٩- جاء في الفقرة (١٢) تخصيص مبلغ (٢١٢٢١١٠,٠٠٠) مليار دينار، ما يعادل ملياري دولار على شكل (تعويضات حرب الكويت) هذا المبلغ يمثل (٥ ٪) من عوائد الصادرات النفطية فرضته قرارات مجلس الامن الدولي (لجنة التعويضات) يمثل جرحا نازقا للاقتصاد العراقي، اذ يتوجب على الموازنة تحمل المبلغ المذكورة (١٥) سنة القادمة ، بما يؤمن تسوية المتبقي من قيمة الطلبات البالغة (٣٠) مليار دولار بعد ان تم تسديد مبلغ (٢٣) مليار دولار من قبل العراق خلال السنين الماضية بجانب تحمل الموازنة تكاليف ادارة سكرتارية صندوق التعويضات

ومقرها مدينة جنيف في سويسرا لحين تسدد المبلغ المتبقي (٣٠) مليار دولار ما يعني اضافة نحو (٥٠) مليون دولار سنويا للمبلغ الواجب سداهه على شكل تعويضات ليكون (٢٠٥٠) مليار دولار (٥٠) مليار دولار وهنا لابد من ذكر النثل الشعبي القائل (فوك الحمل تلاقوه)، لذا

لانفاق ما يعني تاخير انجاز المشاريع والاعمال. ٢- قصور المبالغ المخصصة للانفاق الاستثماري. ٣- عدم التوافق بين تخصيصات الموازنة و موارد العراق المالية من صادرات النفط.

٤- ارتفاع مبالغ النفقات السيادية، مع حالة عدم وضوحها.

٥- تخصيص مبلغ ٠٠٠,٢٨٣٥٠ مليار دينار اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون يعد مبلغا مرتفعا مع شيء من اللبائية.

٦- جاء في الفقرة (٨) تخصيص مبلغ ٠٠٠,٥٩٤ مليار دينار اجور تدقيق شركة ارنست ويونغ ولجنة الخبراء الماليين، كان المفترض تحمل جزء منه للمنظمات الدولية ذات الصيغة الاقتصادية.

٧- تخصيص مبلغ ٦,٣٦٨,٠٠٠ مليار دولار اجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الديون في الخارج وهو بدوره مبلغ كبير ولا ينطوي على مسوغات مقبولة ومفهومة . وما المقصود بالملاحقة وما فرقتها عن المتابعة.

٨- جاء في الفقرة (١١) تخصيص مبلغ

لم تنك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والاعمال والخدمات حصتها الكافية من

الاموال المخصصة في موازنة العام المنصرم ٢٠٠٧

ذات ال (٤) مليار دولار ، بجانب الاموال المستحصلة

من فرق أسعار النفط اذ كان من المفترض مساهمة

اموال الموازنة المذكورة في تحريك مفاصل

الاقتصاد الوطني

كازم موسا ، بما يفضي إلى تخليصها من تبعات الماضي ووضعها في المسار الصحيح توطئة لتخفيف اعباء الحياة المعيشية عن كواهل الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) التي باتت في حال تضخم عددي شمل اغلب سكان العراق عبر تحسين واقع سياسة الدعم السلعي الحكومي التي تشمل سلعة الغذاء ووسائط النقل والخدمات الأخرى والرعاية الصحية وتدوير قطاع الإسكان بما يفضي إلى امتصاص العمالة العاطلة بشقيها الماهرة وغير الماهرة، بجانب مساهمة ذلك التدوير في الحد من ظاهرة التضخم النقدي الذي يترك أثرا سلبية على واقع الاقتصاد المحلي أفضى إلى شلل الواقع المعيشي من الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) فالموازنة لا تعنى تستطير أرقام صم على الورق وإنما بيان حال حسابي دقيق ومتوازن، يؤشر كم الاموال المتوقعة للانفاق على المفاصل الحكومية والسائدة لها وفق كم المتحصل منها عبر موارد المال الحكومية المختلفة ووقف حاجات تلك المفاصل لعمليات ادامة اعملها وتطوير اذائها، عبر عملية ضخ الاموال اللازمة . وفق توازن المحصل والمنوي إضافة من الاموال ، كذلك تعد الموازنة بمثابة بيان واقع اقتصاد البلد وما يطرأ على ذلك الواقع من تطور سلبي أو ايجابي .

إما ما يتعلق بعملية إدارة الاموال الموصوفة في الموازنة ، والتي تمثل ترحيل مبرجاتها من الأرقام إلى أنشطة وفعاليات ذات مردود ايجابي ، تشمل على أهمية قصوى لما تنطوي عليه وسائل إدارة الموارد بشقيها البشرية والمادية من مكانة مهمة تؤسس لنجاح عملية التخطيط المسبق لانفاق الاموال وإدارتها والمتمثل بجداول الموازنة، في حال الاستخدام الأمثل لتلك الوسائل أو الإخفاق في تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية تخصيص الاموال (الموازنة)، في حال نكوص عملية الإدارة .

فلافتقار إلى إداريين محترفين ذوي خبرة

اتحاد المصدرين والمستوردين يؤهل اعضاءه في مجال التعاقدات التجارية

المدى/ وكالات

أعلن ثابت البلداوي رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العراقيين، الاثنين، عن تنظيم الاتحاد برامج تدريبية لأعضائه لتأهيلهم في مجالات التعاقدات التجارية المختلفة وتجنبيهم كل محاولات الغش التجاري والصناعي المنتشرة في السوق العالمية.

وأوضح البلداوي أن "العديد من البرامج التدريبية نظمتها الاتحاد لأعضائه لتأهيلهم في مجالات التعاقدات التجارية المختلفة وتجنبيهم الأعباء الشركات الوهمية التي تصيد التجار ورجال الأعمال حديثي الخبرة وكل محاولات الغش التجاري والصناعي المنتشرة في السوق العالمية وأنشطة ما وراء البحار".

وأضاف: أن ما تعرض له الحلفاء الشابة وحديثة العهد في التعاملات التجارية من وسائل التوريط والنصب والاحتيال ما يحمل اتحاده مسؤولية تحسين أعضائه

العراق و٥٩ دولة تشارك في فعاليات معرض أزمير الدولي

الزراعي في ايطاليا ومعرض في اسطنبول والمعرض الزراعي في اسطنبول ايضا .



مدينة أزمير

شركة الفارس تولف فرقا فنية لعرض امكاناتها على المحافظات

أنها تطمح إلى الدخول بتصنيع منتجات جديدة، منها إنتاج الخزانات الكروية وأبراج التكرير للمشاريع الكيماوية والبتروكيماوية ومنظومات معالجة مياه الصرف الصحي، فضلا عن سعيها نحو نقل التكنولوجيا من شركات متخصصة.

اسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر الليم بالدينار العراقي	سعر الفيرا بالدينار العراقي
الدولار الأمريكي	USD	1191,000	1190.000
اليورو الأوروبي	EUR	1865.000	1861.000
اليابون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدنماركي	DKK	249.770	249.646
ألين الياباني	JPY	11.211	11.205

والترابئية والضخاريات والسيراميك".

وكان قد افتتح معرض أزمير الدولي على أرضه مساء الجمعة الماضية بحضور طفر جاغليان وزير الصناعة والتجارة التركي ومزين كوجول محافظ أزمير وروساء الغرف التجارية والصناعية في أزمير وعدد من المحافظات التركية.

وكالت تركيا قد شهدت خلال العام ٢٠٠٨ تنظيم عدة معارض منها معرض الصناعات الدولي في اسطنبول ومعرض العراق الدولي في غازي عنتاب ومعرض الإنماء

المدى/ وكالات

شارك العراق في فعاليات معرض أزمير الدولي ال٧٧١ في تركيا ممثلا بوزارة التجارة وشركة المعارض العراقية بجناح خاص، فضلا عن ٥٩ دولة أخرى.

وذكرت وزارة التجارة أن المعروضات العراقية شملت منتوجات وبضائع وسلع وطنية كالصناعات الجلدية والصناعات الخفيفة والمنتوجات الزراعية، التمور بأصنافها والسجاد اليدوي ومختلف أنواع الصناعات الصوفية والسجاد اليدوي والصناعات التقليدية والشعبية

وتطوير الصناعة الدوائية في العراق من خلال التعاقد مع شركات الأدوية الحكومية بشكل كبير مما هو عليه في الوقت الحاضر خصوصا أن هذه الشركات تمتاز بكفاءتها النوعية في صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية مع مرونيتها في التعامل مع الطلبات من خلال تكييف برامجها وفقا لحاجة وزارة الصحة ما يوفر كلفة خزنية كبيرة ومبالغ لوجستية وإضافة إلى أن الدواء ينتج بفترة زمنية قصيرة مقارنة بعمليات الاستيراد العمدة ب (٥٢) وحدة تصفية للمياه ذات سعة (٢٤٠٠٠) ساعة . كما أكد المصدر ان الشركة تواصل تنفيذ أعمال مشروع نصب وحدة تكرير

بكلفة (٥) مليارات دينار

صناعة الأدوية في الموصل تجهيز المذاخر الأهلية

ضمن الخططة الاستثمارية لعامي (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) متمثلة بإضافة خطوط إنتاجية جديدة مع تأهيل مصانع الشركة لزيادة الطاقة الإنتاجية ومن بين تلك المشاريع مشروع إنتاج المحاليل الوريديّة بكلفة (١٢) مليون دولار ومشروع إنتاج المضادات الحيوية إنتاج الكبسولات بمبلغ (١٥,٥) مليون دولار مع إنشاء بناء أبنية خمسة مخازن مكيفة بمساحة (٥٠٠) ٢٨ بقائمة (٥) ملايين دولار . يذكر ان الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى تمكنت مؤخرا من إنتاج انواع جديد من بخاخات الـبريـو

الموصل / المدى

اعلن مصدر مسؤول في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن ان الشركة نفذت ثلاثة عقود كانت قد أبرمتها مع المذاخر الأهلية لتجهزها بالأدوية والمستلزمات الطبية بكلفة إجمالية تصل إلى (٥) مليارات دينار. وبين المصدر ان الشركة سبق لها ان تعاقدت مع ثلاثة مذاخر أهلية لتجهيزها بالمستحضرات الطبية والمستلزمات الدوائية بقيمة إجمالية بلغت (٣,٩) مليار دينار . وفي مجال الخطط الاستثمارية للشركة اشار المصدر الى الخطط والمشاريع التي وضعتها الشركة

اقتصاديات الضلك

فنون الغش الصناعي

الخوض في موضوع الغش الصناعي يحتاج الى مجلدات.. اذ ان انواع الغش الصناعي تتنوع في داخل الحلقة الصناعية الواحدة، فكيف اذا كان الأمر يتعلق بالآلاف للحلقات داخل القطاع الصناعي.. فاذا استطاع أحدهم أن يحصي انواع الغش الصناعي في الصناعات الغذائية بأقل من مجلد فإنه سيكون قد أغفل جوانب مهمة من عمليات الغش.. في صناعة الألبان فقط، هنالك أكثر من ألف حالة غش، تبدأ بانتزاع نسب الدهن بمستويات ودرجات مختلفة ولا تنتهي بالمواد الإضافية سواء منها الصناعية أو غير الصناعية.. وأرقى فنون الغش الصناعي التي حصلت في بلدنا هي: إنتاج الجبن الأصفر دون أية نسبة من المادة الخام (الحليب)، وقد وجدت هذه المنتجات في حينها رواجا كبيرا وعدم وجود البديل للاستهلاك.. ولكنها اختفت هذه الأيام من الأسواق لتترك الساحة خالية أمام الأجيال المستوردة، ومنها تحديدا بعض أنواع (جين المثلثات) المنتج في مصر حيث تشكل الزيوت النباتية في هذه الأنواع نسبة تصل إلى ٨٠٪ من الوزن الجاف!!